

بيان صحفي
١٦ أكتوبر ٢٠١٤

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ أكتوبر ٢٠١٤ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩.٢٥% و ١٠.٢٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩.٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩.٧٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٢٣% خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ مقابل ارتفاعاً قدره ١,٠٩% و ٣,٥١% خلال شهري أغسطس و يوليو على الترتيب ، وقد سجل التضخم العام معدلاً سنوياً قدره ١١,١٢% في سبتمبر ٢٠١٤ ، مقابل معدل قدره ١١,٤٩% و ١١,٠٤% في أغسطس ويوليه على التوالي. وقد جاء الانخفاض في المعدل السنوي للتضخم العام في سبتمبر مقابل أغسطس على خلفية تأثير فترة الأساس من العام الماضي . وقد فسرت الآثار المترتبة عن تعديل أسعار السلع المحددة إدارياً في يوليه ٢٠١٤ الجزء الأكبر من تطورات الأسعار خلال الربع المنتهى في سبتمبر ٢٠١٤ . علاوة على ذلك انخفضت أسعار السلع الغذائية في أغسطس ، في حين ارتفعت أسعارها في سبتمبر تزامناً مع موسم عيد الأضحى. وفي ذات الوقت ، سجل التضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري معدلاً شهرياً قدره ٠,٨٤% في سبتمبر ٢٠١٤ مقابل معدل قدره ٠,٦٠% و ١,٧٩% في أغسطس ويوليه ٢٠١٤ على الترتيب. وانخفض المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٩,١٥% في سبتمبر ٢٠١٤ من ١٠,٠٧% و ٩,٥٧% في أغسطس ويوليه على خلفية تأثير فترة الأساس من العام الماضي.

في حين أن ارتفاع الأثر غير المباشر والأثر الثانوي لتعديل أسعار السلع المحددة إدارياً في يوليه ٢٠١٤ عن المتوقع قد يزيد من المخاطر المحيطة بالتضخم، إلا أن انخفاض توقعات الأسعار العالمية للمواد الغذائية في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية سوف يستمر في الحد من المخاطر الصعودية للتضخم.

وقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليسجل ٣,٧٠% مقابل ١,٠٤% و ١,٤٤% و ٢,٥٠% خلال الربع الأول والثاني و الثالث على الترتيب. وبالتالي بلغ معدل النمو السنوي ٢,٢٠% خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٢,١٠% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٣. ويرجع الارتفاع في معدل نمو

النتائج الى التوسع في النشاط الاقتصادي خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ على خلفية ارتفاع معدلات النمو في قطاع الصناعة ، الأنشطة العقارية بالإضافة الى قطاع التشييد والبناء ، على الرغم من الانكماش الذي شهده قطاعي السياحة والبتروول. وفي ذات الوقت شهد الربع الرابع تحسناً ملحوظاً في معدل النمو السنوي للاستثمار خلال الربع الثالث والرابع من عام ٢٠١٣ / ٢٠١٤ وذلك بعد الانكماش الذي شهده خلال السنة أرباع سنوية السابقة. والجدير بالذكر أن مستوى الاستثمار مازال أقل من مستوياته التاريخية.

وبنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من الاستثمارات الموجهة الى المشروعات المحلية الكبرى مثل مشروع تنمية قناة السويس من المتوقع أن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي ، إلا أن زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد تأتي على خلفية المخاطر النزوليه المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي والتي مازالت مستمرة في ظل التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة.

وبناءً على ما سبق ، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة للسيطرة على توقعات التضخم وللحد من الارتفاع العام للأسعار في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg